E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1996/7
4 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة

الدورة الرابعة

١٨ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦

تقرير الفريق العامل ما بين الدورات المخصص للتمويل وتغيير أنماط الاستهلاك والانتهاج

(نيويورك، ٤ - ٨ آذار/مارس ١٩٩٦)

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١	٣
أولا -	أوجه الترابط	٢-٤	٣
ثانيا -	التوصيات المتعلقة بالفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١ بشأن تغيير أنماط الاستهلاك	٥-٢٩	٣
	ألف - اعتبارات عامة	٥-١٦	٣
	باء - تحديد آثار اتجاهات وإسقاطات أنماط الانتاج والاستهلاك في مجال السياسة العامة	١٧-١٨	٥
	جيم - تقييم ما للتغيرات التي تطرأ على أنماط الاستهلاك والانتاج في البلدان المتقدمة النمو من آثار على البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة	١٩-٢١	٦
	دال - تقييم فعالية تدابير السياسة العامة التي ترمي إلى تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج	٢٢-٢٥	٧

150496 150496 96-08423

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	هاء - التقدم المحرز في تنفيذ التزامات طوعية لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة التي تكون لها أولوية عالية بصفة خاصة على الصعيد الوطني	٢٦-٢٨	٧
	واو - تنقيح المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك	٢٩	٨
ثالثا -	التوصيات المتصلة بالفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ بشأن الموارد والآليات المالية	٣٠-٥٦	٨
	ألف - اعتبارات عامة	٣٠-٣٢	٨
	باء - تعبئة الموارد المالية الخارجية من أجل التنمية المستدامة	٣٣-٤٣	٩
	جيم - تعبئة الموارد المالية الوطنية لأغراض التنمية المستدامة	٤٤-٥١	١١
	دال - جدوى الآليات الابتكارية لتمويل التنمية المستدامة	٥٢-٥٤	١٢
	هاء - تمويل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا	٥٥	١٣
	واو - مصفوفة خيارات السياسة العامة والأدوات المالية	٥٦	١٤
رابعا -	المسائل التنظيمية	٥٧-٦٤	١٥
	ألف - افتتاح الدورة ومدتها	٥٧-٦٠	١٥
	باء - الحضور	٦١	١٥
	جيم - انتخاب أعضاء المكتب	٦٢	١٥
	دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	٦٣	١٥
	هاء - الوثائق	٦٤	١٦
المرفق - الحضور			١٧

مقدمة

١ - إن تقرير الفريق العامل ما بين الدورات المخصص للتمويل وتغيير أنماط الاستهلاك والانتاج التابع للجنة المعنية بالتنمية المستدامة عن اجتماعه المعقود في نيويورك في الفترة من ٤ إلى ٨ آذار/مارس ١٩٩٦، ليس نصا ناجما عن تفاوض، رغم أن محتوياته نوقشت بصورة مستنفدة في الاجتماع. ووفقا لطابع الخبرة الذي يتسم به الفريق العامل والمهام التي كلفته بها اللجنة، يركز هذا التقرير على المسائل الأساسية التي نوقشت والاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الاجتماع، ويقترح توصيات وخيارات محتملة فيما يتعلق بالسياسات العامة لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها الرابعة.

أولا - أوجه الترابط

٢ - أشار الفريق العامل إلى وجود عدد من المسائل المشتركة بين الفصلين قيد الاستعراض من جدول أعمال القرن ٢١[1] (الفصل ٤ "تغيير أنماط الاستهلاك" والفصل ٣٣ "الموارد والآليات المالية"). وركز الفريق العامل الانتباه على ثلاثة أوجه ترابط رئيسية. أولا، على صعيد الاقتصاد الكلي، تولد المدخرات حسب الدخل والاستهلاك. وتساهم هذه المدخرات في الموارد الوطنية والدولية المتاحة لتمويل التنمية المستدامة، التي تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة. غير أن هذه المدخرات محدودة في العديد من البلدان النامية نظرا لانخفاض مستويات الدخل فيها.

٣ - ثانيا، لاحظ الفريق العامل أن التغيرات في أنماط الاستهلاك والانتاج يمكن أن تسفر عن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية عن طريق تحويلها إلى منتجات وخدمات تستفيد منها جميع البلدان على حد سواء، وكذلك عن الوقاية من آثار التلوث البيئية والصحية والاجتماعية والتخفيف من حدتها.

٤ - ثالثا، لاحظ الفريق العامل أنه يمكن استخدام الأدوات الاقتصادية لغرض مزدوج: فيمكن تنفيذها كجزء من إطار تحفيز/تثبيط لتشجيع إحداث تغييرات في أنماط الاستهلاك والانتاج، أو يمكن استخدامها، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، لتوليد الإيرادات اللازمة لتمويل التنمية المستدامة.

ثانيا - التوصيات المتعلقة بالفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١ بشأن تغيير أنماط الاستهلاك

ألف - اعتبارات عامة

٥ - استندت مناقشات الفريق العامل إلى تقرير الأمين العام عن تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج (E/CN.17/1996/5 و Add.1)، وأخذت الفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١ في الاعتبار، وخاصة الفقرتين ٤ - ٣ و ٤ - ٨ منه. ورحب الفريق العامل بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه في الدورة

الثالثة للجنة، وأيد بشكل عام التوصيات المقترحة من أجل مواصلة تنفيذه بالاشتراك الكامل للوكالات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية المعنية، وأشار في نفس الوقت إلى ضرورة توضيح بعض التوصيات والتوسع فيها.

٦ - ولاحظ الفريق العامل الاتجاه نحو توافق شامل في الآراء حول أهمية تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج، كما أشار إلى أن العديد من البلدان - المتقدمة النمو والنامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية - قد أفادت عن وجود مبادرات وطنية ترمي إلى زيادة استدامة أنماط الاستهلاك والانتاج. ورحب بالجهود التي تبذلها مختلف البلدان للاستفادة من الأدوات التي اقترحتها اللجنة، وأوصى باستمرار تبادل التجارب في هذا الميدان.

٧ - وأفصحت المناقشات عن الاعتراف بأنه ينبغي على البلدان الصناعية أن تتولى القيادة، كما فعل بعض منها بالفعل، وبأنه تقع على هذه البلدان مسؤولية إثبات أن أنماط الاستهلاك والإنتاج التي تتسم بقلة التلوث والكفاءة في استخدام الموارد ممكنة التحقيق مستصوبة وضرورية من أجل إحراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة، وفقا لمبدأ المسؤوليات التي تكون مشتركة ولكن مختلفة.

٨ - ووفقا للفصلين ٣٣ و ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١، حث الفريق العامل المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، على تحسين فرص حصول البلدان النامية على الموارد المالية والتكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل مساعدتها في جهودها الرامية إلى تشجيع أنماط استهلاك وانتاج مستدامة.

٩ - واعترف الفريق العامل بالتقدم الذي أحرزته بلدان عدة في وضع سياسات عامة وطنية تستهدف تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج، ورحب بأنه يجري توسيع نطاق التركيز السابق على الانتاج بواسطة اتخاذ تدابير تتعلق بجانب الطلب تستهدف جميع المستخدمين النهائيين، بما فيهم الحكومات والأسر المعيشية والأعمال التجارية. وكما حث الفريق على إيلاء المزيد من الاهتمام إلى دور وسائط الإعلام والإعلان والتسويق في تشكيل أنماط استهلاك وانتاج غير مستدامة، وإلى الدور الذي قد تؤديه في تغيير هذه الأنماط. وشجع الفريق العامل البلدان على تقديم التقارير إلى اللجنة عن التجارب الوطنية في هذا المجال.

١٠ - وأشار الفريق العامل إلى أن التعليم (المشمول في إطار الفصل ٣٦ من جدول أعمال القرن ٢١) مدرج في جدول أعمال الدورة الرابعة للجنة، وأكد على أهمية المناهج الدراسية وحملات التوعية العامة في تشجيع أنماط مستدامة للاستهلاك والانتاج.

١١ - وأحاط الفريق العامل علما بمفهوم الفعالية الإيكولوجية كعنصر محتمل في وضع السياسات العامة. ويستحق تعريف هذا المفهوم الى جانب جملة أمور منها وضع الأهداف المزيد من البحث، مع مراعاة الأولويات والسياسات العامة الوطنية. وأشير، في الوقت ذاته، إلى أن المبادرات المتخذة في ميدان الفعالية

الإيكولوجية ينبغي ألا تحل محل التغييرات في أساليب حياة المستهلكين غير المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التوسع في بحث مفاهيم القدرة على الاستيعاب[٢]، والحيز البيئي المتاح للاستخدام أو الحيز الإيكولوجي[٣]، والآثار الإيكولوجية[٤]، من أجل إمكانية الاستفادة منها عند النظر في هذه الأهداف والتصدي لمسائل الإنصاف في استراتيجيات التنمية المستدامة.

١٢ - وأشار الفريق العامل إلى أن أنماط الاستهلاك والانتاج يمكن أن تشكل جزءا من الاتجاهات الرئيسية التي تحددها قوى السوق. وغالبا ما تستند أكثر الوسائل فعالية لتغيير هذه الأنماط إلى التكييف التدريجي للسياسات العامة باستخدام أدوات السوق من أجل تعزيز الاستدامة، وذلك بالارتباط مع الوسائل الأخرى مثل التعليم.

١٣ - وأكد الفريق العامل من جديد أهمية التحليل السليم واتخاذ القرارات بشكل يتسم بالشفافية والمشاركة في وضع السياسات العامة الوطنية والدولية في مجال تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج، وخاصة فيما يتعلق بمسائل مثل تأثيرات التجارة، ونقل التكنولوجيا، والاستثمار المباشر الأجنبي.

١٤ - وأكد الفريق العامل أهمية الحاجة إلى مشاركة البلدان النامية في الدراسات التي تجرى بشأن مختلف الأدوات الاقتصادية، نظرا إلى أن استخداماتها مناسبة في ظل ظروف عديدة. ومن الأمور الملحة إذن افتقار البلدان النامية بالموارد والقدرة اللازمة لوضع وتنفيذ مثل هذه الأدوات المتعلقة بالسياسات العامة، فضلا عن الحاجة إلى دعم خارجي.

١٥ - وأوصى الفريق العامل اللجنة، بأن تنظر، كجزء من برنامج عملها، في كيفية تحويل الدراسات والمناقشات بشأن تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج إلى إجراءات والتزامات محددة بغية الاستجابة إلى ما ينص عليه الفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١.

١٦ - ولاحظ الفريق العامل أهمية نقل التكنولوجيا ومهارات مباشرة الأعمال الحرة في التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان النامية، وحث على تحديد العوائق التي تعترض هذا النقل للتكنولوجيا وإزالتها حيثما يقتضي الأمر، عن طريق التشاور المتبادل بين الأطراف.

باء - تحديد آثار اتجاهات واسقاطات أنماط الانتاج والاستهلاك في مجال السياسة العامة

١٧ - وأقر الفريق العامل بالحاجة الى ضمان توفر المعلومات وفهمها على نحو أفضل فيما يتعلق بالروابط بين أنماط الاستهلاك والاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية ورحب بالمبادرة الرامية الى وضع إطار نمذجة إرشادي يقوم على القياس الكمي ويتسم بالتكامل وحسن التوازن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بمشاركة خبراء من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

١٨ - وتم التأكيد على أن العمل المتعلق، في برنامج العمل بآثار الاتجاهات المتوقعة في أنماط الاستهلاك والانتاج في مجال السياسة العامة سيستفيد من العمل الجاري بشأن مؤشرات التنمية المستدامة.

جيم - تقييم ما للتغيرات التي تطرأ على أنماط الاستهلاك والانتاج في البلدان المتقدمة النمو من آثار على البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة

١٩ - وأكد الفريق العامل من جديد أهمية ذلك العنصر من برنامج العمل. وخلص الى ضرورة أن يركز العمل أولا على فهم وتحديد هذه الآثار ومن ثم على عنصرين رئيسيين هما (أ) تخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الضارة و (ب) تحديد وتشجيع الفرص الجديدة للتبادل التجاري والاستثمار. وينبغي إيلاء اهتمام خاص الى ضمان الشفافية في صنع القرار وتوفر المعلومات لجميع الأطراف المهتمة بالأمر.

٢٠ - ومن شأن الأدوات الجديدة والابتكارية في مجال السياسة العامة كالتوسيم الايكولوجي والمسؤولية الموسعة والمشتركة بين المصدرين (على سبيل المثال) في مجال دراسة آثار دورة الحياة عند مرحلة تصميم الانتاج وشروط استرداد المنتجين للبضائع وبرامج إعادة التدوير المعززة وتنظيم دورة الحياة، أن تحفز مزيدا من أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة وينبغي ألا تشكل هذه الأدوات وسائل للتمييز التعسفي أو غير المبرر أو فرض قيود مقنعة على التجارة. ورأى الفريق العامل أن من الضروري أن يتسم وضع وتنفيذ هذه الأدوات بالشفافية وأن ذلك يحتاج الى التقييم الدقيق وإجراء المشاورات لكي تنعكس اهتمامات جميع البلدان المعنية. وأكد الفريق العامل على ضرورة الاضطلاع بالتوسيم الايكولوجي بطريقة تراعي الحالة الخاصة للبلدان النامية واحتياجاتها والمتطلبات المحددة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ولاحظ الفريق أيضا في ذلك السياق أن التوسيم الايكولوجي المحلي الذي يعتمد داخل البلدان حسب التقدير الوظيفي وعلى أساس طوعي ما زال يمثل استراتيجية مهمة لتشجيع أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة.

٢١ - ورحب الفريق العامل بعمل الأمم المتحدة المتعلق بالاستهلاك والانتاج المستدامين ولا سيما العمل الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئات المعنية الأخرى كمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأكد الحاجة الى التأسيس على الخبرات المتوفرة حاليا. كما حث الحكومات على دعم وزيادة تعزيز العمل في ذلك المجال بما في ذلك إجراء المزيد من الدراسات بمشاركة البلدان النامية لجدوى وضع مبادئ توجيهية مستصوبة دوليا لبرامج التوسيم الإيكولوجي تراعي العمل الذي تقوم به المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وينبغي أن تراعي المبادئ التوجيهية وبشكل كامل احتياجات البلدان النامية وقدرتها على الاستفادة من هذه الأداة بما في ذلك من خلال تدابير مؤقتة حسب الاقتضاء من خلال الترويج على أساس مستدام للسلع المتصلة بالنظم الإيكولوجية ذات الصلة والمهددة بالانقراض وذلك بغية توفير الفرص الاقتصادية للسكان المحليين.

دال - تقييم فعالية تدابير السياسة العامة التي ترمي الى تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج

٢٢ - اتفق الفريق العامل على عدم وجود خطة موحدة لتنفيذ سياسات عامة فعالة لتشجيع أنماط استهلاك وانتاج أكثر استدامة. وتختلف فعالية الأدوات وفقا للظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية - الثقافية في مختلف البلدان.

٢٣ - وشجع الفريق العامل الحكومات والمؤسسات والهيئات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بما فيها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة التي تتوفر لديها البيانات والدراية الجيدة بشأن التنمية وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بتغيير أنماط الاستهلاك والانتاج (من خلال تيسير نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا مثلا) على إنشاء مركز لتبادل المعلومات أو الإسهام فيه لتحقيق أهداف محددة لتبادل الخبرات بشأن أدوات السياسة العامة بما في ذلك الأدوات الاقتصادية وآثارها التي تشمل دراسات الحالة الإفرادية وإتاحتها عن طريق شبكة الانترنيت العالمية.

٢٤ - وأكد الفريق العامل الحاجة الى إجراء مزيد من التحليلات لتصميم المجموعات المثلى من الأدوات والسياسات العامة التنظيمية والطوعية والاقتصادية والاجتماعية والحاجة الى التركيز على تلك التي يمكن أن تولد الإيرادات وتوجه إشارات الى السوق، تساعد في تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج غير المستدامة، كما أقر بمحاسن ومساوئ الأدوات المختلفة المتاحة وخلص الى أن هنالك حاجة لبذل مزيد من الجهود ولا سيما فيما يتعلق بالتثقيف وتوعية المستهلكين والسياسات العامة للشراء والأدوات الضريبية، ودعا البلدان الى تقديم تقارير الى اللجنة عن التجارب الوطنية.

٢٥ - وحث الفريق العامل الحكومات على تكريس اهتمام ملائم الى الحد من الإعانات المضرة بيئيا وإزالتها كلما أمكن ذلك ويجب أن يراعى في تصميم البرامج المتعلقة بالحد من الإعانات ولا سيما في البلدان النامية الآثار الاجتماعية الضارة المرتبطة بها كما يجب معالجتها وإجراء دراسات لهذا الغرض.

هاء - التقدم المحرز في تنفيذ التزامات طوعية لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة التي تكون لها أولوية عالية بصفة خاصة على الصعيد الوطني

٢٦ - لاحظ الفريق العامل أن إجراء استعراض منتظم وشامل للتقدم الذي أحرزته البلدان يعتبر مفيدا لتعزيز وضع السياسات العامة في جميع أنحاء العالم وأشار الى ضرورة منح اهتمام خاص للتدابير التي تم وضعها وتنفيذها لتحسين الأداء البيئي للحكومات بما في ذلك التدابير الخاصة التي ترمي الى تحسين

مؤشرات التنمية المستدامة. ولفت الفريق العامل الأنظار الى قرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٠/١٨ بشأن تدبير الشؤون الداخلية السليمة بيئيا داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٧ - ورحب الفريق العامل بالجهود التي تبذلها حاليا مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فضلا عن المنظمات الدولية الأخرى بما في ذلك منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي من أجل إنشاء قاعدة بيانات لإبلاغ اللجنة بالتطورات الجديدة في الاستراتيجيات الشاملة التي يجري تنفيذها لتحقيق أهداف رئيسية ملموسة للاستهلاك والانتاج المستدامين.

٢٨ - وأوصى الفريق العامل بأن تقدم الحكومات تقارير عن التقدم المحرز في مجال التعاون الدولي لمضاعفة الممارسات الإدارية الفعالة إيكولوجيا ونقل التكنولوجيا فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

واو - تنقيح المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك

٢٩ - أقر الفريق العامل بأهمية الدور الذي تؤديه المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٤٨/٣٩ المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ في التأثير في عملية وضع تشريعات وطنية للمستهلك تؤكد مسؤولية المنتج. وشجع الأمانة العامة للأمم المتحدة على ترويج عملية تتسم بالشفافية تشرك جميع الأطراف المهتمة بالأمر بما فيها أوساط الأعمال التجارية ومنظمات المستهلكين والمنظمات غير الحكومية الأخرى في تنقيح المبادئ التوجيهية وطلب تقديم معلومات في أسرع وقت ممكن عن الخطط والمقترحات المتعلقة بهذا التنقيح وأعرب عن أمله في أن تتوفر النتائج الأولية لهذه العملية للنظر فيها بحلول عام ١٩٩٧.

ثالثا - التوصيات المتصلة بالفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ بشأن الموارد والآليات المالية

ألف - اعتبارات عامة

٣٠ - ارتكزت مناقشة الفريق العامل على تقرير الأمين العام المعنون "الموارد والآليات المالية اللازمة للتنمية المستدامة: استعراض عام للقضايا والتطورات الراهنة" (A/CN.17/1996/4 و Add.1). واستفادت المناقشة أيضا من تقرير الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بالقضايا المالية لجدول أعمال القرن ٢١ (مانيلا، ٦ - ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦) وورقة معلومات أساسية عن إحصائيات التدفق المالي والمدخلات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية.

٣١ - واستعرض الفريق العامل تمويل التنمية المستدامة مع التشديد بشكل خاص على تعبئة الموارد المالية الخارجية والوطنية من أجل التنمية المستدامة، وجدوى إنشاء الآليات المالية الابتكارية، وتمويل نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، ومصفوفة خيارات السياسة العامة والأدوات المالية.

٣٢ - وسجل توافق عام للآراء على أن الالتزامات المعقودة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بشأن توفير موارد جديدة وإضافية ما زالت عنصرا رئيسيا في المناقشة المتعلقة بالموارد والآليات المالية. وجرى التأكيد على أن الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ يوفر الإطار لمناقشة شتى المسائل الراهنة والمستجدة وأن ذلك الإطار يتسم بقدر كاف من الوضوح يمكنه من مراعاة التطورات الجديدة، بما في ذلك الانخفاض الذي طرأ على المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي وما طرأ من زيادة على التدفقات الخاصة إلى بعض البلدان النامية.

باء - تعبئة الموارد المالية الخارجية من أجل التنمية المستدامة

٣٣ - شدد الفريق العامل على ضرورة تنفيذ جميع التوصيات والالتزامات المالية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، خصوصا تلك الواردة في الفصل ٣٣، بما في ذلك التوصيات والالتزامات المتصلة بتوفير موارد مالية جديدة وإضافية كبيرة يمكن التنبؤ بها إلى البلدان النامية من جميع المصادر. وعلق الفريق أهمية على القرار الذي اتخذته اللجنة خلال دورتها الثالثة لتشجع، في جملة أمور، اعتماد نهج جديدة لتعزيز فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادتها في إطار الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة بغية تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، الذي أكد من جديد في الفقرة ٣٣-١٣ من جدول أعمال القرن ٢١، بأسرع وقت ممكن.

٣٤ - وفي هذا السياق ينبغي أن تشجع الدول المانحة زيادة وعي الجماهير بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية المبينة في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما من خلال توعية القطاعين العام والخاص والحكومات المركزية والمحلية.

٣٥ - ولزيادة فهم إسهام المساعدة الإنمائية الرسمية في العناصر المترابطة للتنمية المستدامة، ينبغي المضي في دراسة تدفقات هذه المساعدة على أساس متواصل، ولا سيما فيما يتعلق بتوزيعها بين تلك العناصر.

٣٦ - واعترف الفريق العامل أن المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دورا خاصا في البلدان والقطاعات التي لم تنتفع تماما من الاستثمارات والأسواق الخاصة، خصوصا في أقل البلدان نموا.

٣٧ - وينبغي تحسين فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية بشتى الوسائل، بما في ذلك تأمين استثمارات القطاع الخاص من مصادر وطنية وخارجية ويمكن تحقيق ذلك من خلال التمويل المشترك أو غير ذلك من

ترتيبات الشراكة. ويمكن كذلك تعزيز فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال تكييفها مع الاحتياجات والظروف المحددة للبلدان النامية.

٣٨ - وشدد الفريق العامل على ضرورة أن تصبح وكالات المساعدة الثنائية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومؤسسات بريتون وودز وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف أكثر نشاطا في تشجيع التنمية المستدامة كما يجب أن تعزز جهودها التعاونية والتنسيقية من أجل زيادة فعاليتها في بلوغ أهداف جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما تعبئة الموارد المالية، بما في ذلك عن طريق التعاون مع البلدان المضيفة في صياغة وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية. فعلى سبيل المثال: جرى، فيما يتعلق ببرامج التكيف الهيكلي تشجيع البلدان النامية على إيلاء المزيد من الاهتمام لآثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع مراعاة الالتزام ٨ من إعلان كوبنهاغن الذي اعتمد خلال المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية[٥].

٣٩ - واعترف الفريق العامل بالجوانب الإيجابية لزيادة التدفقات الرأسمالية الخاصة الأجنبية الى بعض البلدان النامية، وأعرب في الوقت ذاته عن قلقه من تقلبها، وطريقة توزيعها عبر البلدان ومدى مساهمتها الحقيقية في التنمية المستدامة. وأقر بأن زيادة الرأسمال الخاص الأجنبي وتوزيعه على نطاق واسع واستدامته بالنسبة لجميع البلدان النامية تتوقف إلى حد كبير على استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، بما في ذلك السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الملائمة، فضلا عن البيئة الاقتصادية الدولية المساعدة.

٤٠ - واعترف الفريق العامل بأن عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، بما في ذلك دافع الربح للمستثمرين من القطاع الخاص والحاجة إلى أوضاع استثمار مستقرة ومساعدة، تؤثر مجتمعة على التشجيع الفعلي للتنمية المستدامة عن طريق التدفقات الرأسمالية الخاصة الأجنبية الى البلدان النامية.

٤١ - وشدد الفريق العامل على أن التدفقات الرأسمالية الخاصة الأجنبية يجب أن تتمم المساعدة الإنمائية الرسمية لا أن تحل محلها وأكد ضرورة إجراء تحليل أعمق من أجل تحقيق فهم أفضل للآثار الاجتماعية والتوزيعية والاقتصادية والبيئية لمثل هذه التدفقات على التنمية المستدامة.

٤٢ - وشدد الفريق العامل على أن قدرة البلدان النامية على اجتذاب التدفقات الخاصة تتوقف أيضا على تعزيز التعاون الدولي من أجل ايجاد حل وطيد لمشكلة الديون الخارجة للبلدان النامية. وينبغي مع أخذ قرار الجمعية العامة ٩٢/٥٠، في الاعتبار، ولاسيما الفقرات ١٣ و ١٤ و ٢٠ و ٢١ من المنطوق إيلاء النظر للنهج الشاملة المعتمدة في مساعدة البلدان النامية ذات الدخل المنخفض التي تعاني من مشاكل كبيرة تتعلق بالديون المتعددة الأطراف، عن طريق التنفيذ المرن للأدوات القائمة والآليات الجديدة، حسب الاقتضاء.

٤٣ - وأكد الفريق العامل أيضا على الحاجة إلى المضي في دراسة إمكانيات مقايضة الديون بالطبيعة والديون بالتنمية وما يتصل بذلك من آليات من أجل المساعدة في تمويل التنمية المستدامة.

جيم ـ تعبئة الموارد المالية الوطنية لأغراض التنمية المستدامة

٤٤ - حقق بعض البلدان تقدما ملحوظا في تعبئة الموارد المالية المحلية، المكملة بموارد مالية خارجية، وكذلك في إنشاء أدوات اقتصادية واعتماد ترتيبات أخرى تتعلق بالسياسة العامة. غير أن الموارد الخارجية، بما فيها المساعدات الإنمائية الرسمية تبقى أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، ولاسيما في أقل البلدان نموا.

٤٥ - وأكد الفريق العامل على أهمية مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال زيادة الاستثمارات، وأكد على أن السياسات العامة التي تشجع تلك المشاركة، إنما تشجع في الوقت نفسه الاستثمار المباشر الأجنبي. وعلى نحو خاص تخفف السياسات العامة السليمة والقابلة للتنبؤ في مجالي الاقتصاد الكلي والبيئة، على المستويين الوطني والدولي، من المخاطر التي يتحملها المستثمرون من القطاع الخاص. وينبغي تعزيز هذه السياسات العامة الوطنية بوصفها جزءا من استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية. وبالاضافة إلى ذلك توجد حاجة إلى تحرير التجارة وإلى إطار قانوني ملائم يحمي حقوق الملكية الخاصة. وينبغي أن تسعى الحكومات، حسب الاقتضاء، إلى تطوير أسواقها المالية المحلية لتشجيع قدرات الإدخار الوطنية، ولتعبئة الموارد على نحو فعال؛ ولبلوغ هذه الغاية يمكن التفكير في التعاون مع وكالات تقديم المساعدة الثنائية ومع المنظمات الدولية ذات الصلة. ولاحظ الفريق العامل أن أهمية صناعة الخدمات المالية آخذة في التزايد في سياق ممارسات الإدارة البيئية التي يتبعها زبائنها التجاريون. ورحب الفريق بما حققه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الميدان واقترح أن يواصل البرنامج نشر بيانين صدرا مؤخرا فيما يتعلق بصناعات الخدمات المصرفية وخدمات التأمين.

٤٦ - وشدد الفريق العامل على ضرورة تشجيع تهيئة ظروف مؤاتية لتحقيق استقرار التدفقات الرأسمالية الخاصة الدولية ومنع عدم الاستقرار الناشئ عن سرعة حركة التدفقات الرأسمالية الخاصة.

٤٧ - ولمواصلة تشجيع مشاركة القطاع الخاص، ينبغي أن تستخدم الآليات، من قبيل آلية البناء والتشغيل ونقل الملكية وما شابهها على نطاق أوسع لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك ينبغي تشجيع عملية تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاصة والاستعانة بمصادر خارجية في مجال الخدمات، حسب الاقتضاء، مع إيلاء الاعتبار للظروف والأحوال السائدة في مختلف البلدان.

٤٨ - ولاحظ الفريق العامل أن التنفيذ العملي للأدوات الاقتصادية في عدد من البلدان أعطى نتائج مرضية بوجه عام، وشجع الحكومات على أن تنظر على أساس طوعي، في تنفيذ هذه الأدوات على نحو تدريجي وبالاستفادة من التجارب العملية في بلدان عدة. غير أنه نظرا لصعوبة قياس الآثار الاجتماعية والتوزيعية،

شجع الفريق العامل على مواصلة دراسة هذه الآثار وتبادل التجارب الوطنية في هذا المجال. ويمكن على سبيل المثال دعوة البلدان إلى تقديم تقارير للجنة بشأن تجاربها فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، الناشئة عن الضرائب البيئية.

٤٩ - وينبغي المضي في تشجيع إعداد الدراسات المتعلقة بأثر الإعانات على التنمية المستدامة، من أجل توفير أساس أفضل يتيح لواضعي السياسات العامة تحديد الإعانات التي تترك تأثيرات سلبية واضحة على كفاءة الاقتصاد وتساهم في تدهور البيئة، وإلغائها على نحو تدريجي. وينبغي أن تعمد هذه الدراسات، في جملة أمور، إلى تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتوزيعية والبيئية الناجمة عن تخفيض الإعانات، مع إيلاء الاعتبار للظروف المحددة للبلدان النامية.

٥٠ - وأقر الفريق العامل بضرورة دراسة الآثار التي يحتمل أن تنشأ عن إصلاح الضرائب البيئية فيما يخص القدرة على التنافس على الصعيد الدولي، بما في ذلك الآثار المتعلقة بخفض المعونات وبالضرائب البيئية الوطنية. ولهذا الغرض يلزم مواصلة وضع الدراسات بهدف استعراض قابلية الجهود للإدامة وللتطبيق وطرائق تنفيذها، بما يشمل إجراء المشاورات الدولية حسب الاقتضاء، على أساس طوعي متدرج، من شأنها تيسير إصلاح الضرائب البيئية لتعزيز التنمية المستدامة.

٥١ - وشدد الفريق العامل على ضرورة أن تحسن صناديق مكافحة التلوث أداءها من خلال زيادة استخدام تقنيات تقييم المشاريع وتقاسم التكاليف بين المستفيدين من هذه الصناديق، كما ينبغي النظر في التخفيض التدريجي لعنصر التساهل في شروط الدفع. أما فيما يتعلق بالصناديق الاستئمانية لحفظ البيئة، فيتعين الاضطلاع باستعراض مفصل شامل لأداء البلد، بغرض تحديد كيفية جعل هذه الصناديق بمثابة آليات أكثر فعالية من حيث التكلفة في الحفاظ على البيئة. وينبغي أن يتضمن هذا الاستعراض توصيات ترمي إلى تبسيط الاطار الاداري لهذه الصناديق، بالاضافة إلى الاستفادة من الجمع بين مواردها المالية ومصادر التمويل الأخرى.

دال - جدوى الآليات الابتكارية لتمويل التنمية المستدامة

٥٢ - وناقش الفريق العامل جدوى مختلف الآليات الابتكارية لتمويل التنمية المستدامة والمساهمة في تلبية احتياجات البلدان النامية، ومن ضمنها ضريبة على النقل الجوي متفق عليها دوليا وضرائب دولية على الكربون، والأنشطة المشتركة التنفيذ ضمن نطاق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (A/AC.237/18 (Part II)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول)، وتراخيص إطلاق ثاني أكسيد الكربون القابلة للتداول. ونظر أيضا في ضريبة توبن. وأكد الفريق العامل على أهمية دراسة جدوى هذه الآليات، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق الدراسة بحيث يشمل جميع جوانب التنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - مع بذل الجهود الرامية إلى زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية ولتجديد موارد مرفق البيئة العالمية على نحو ملموس، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص. ولاحظ الفريق العامل أنه قد توجد آليات

ابتكارية أخرى ينبغي أن تنظر فيها هذه الدراسات، ومن ضمنها مجال النقل الدولي للنفط والمواد السامة والخطرة. وبالاضافة إلى ذلك أكد الفريق العامل على أهمية مواصلة الدارسات المتعلقة بالأدوار التي يمكن أن تضطلع بها شركات التأمين المصرفية البديلة من أجل تيسير تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية.

٥٣ - ولاحظ الفريق العامل التقدم المحرز في توضيح العديد من المسائل التقنية ذات الصلة بهذه الآليات، وشجع على مواصلة وضع الدراسات بمشاركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، وغيرها من المؤسسات بغرض ضمان مواصلة إحراز تقدم في اتجاه فهم آفاق التنفيذ العملي واحتياجاته.

٥٤ - ورحب الفريق العامل بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي إضافة بند معنون "أفكار جديدة وابتكارية مدرة للأموال" إلى جدول أعمال دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦، وأوصى بإتاحة تقرير الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بالمسائل المالية في جدول أعمال القرن ٢١ إلى المجلس من أجل مناقشة هذا البند.

هاء - تمويل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا

٥٥ - أكد الفريق العامل ضرورة أن يتوفر تمويل التكنولوجيات السليمة بيئيا من موارد وطنية من القطاعين العام والخاص، ومن موارد خارجية مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار المباشرالأجنبي، وآليات ابتكارية كرؤوس أموال المشاركة والصناديق الاستئمانية. وعملا بما ورد في الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما الفقرة ٣٤ - ١٤ (ب)، وبغرض تلبية احتياجات البلدان النامية، ينبغي تشجيع الجهود المبذولة لنقل التكنولوجيا في ظل بيئة اقتصادية مستقرة وقابلة للتنبؤ، من شأنها ضمان تحديد وتنمية أسواق التكنولوجيات السليمة بيئيا، المدعومة بسياسات عامة اقتصادية ملائمة على المستويين الوطني والدولي. وينبغي أن تسعى الحكومات أيضا بالتعاون، عند الاقتضاء، مع وكالات المساعدة الثنائية والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية، إلى صياغة إعمال إطار قانوني ملائم لحماية حقوق الملكية الفكرية، مع إيلاء الاعتبار للاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية. وينبغي أن تقوم المنظمات الدولية، ولا سيما المؤسسات المالية بمساعدة الحكومات على وضع وتنفيذ برامج مساعدة تقنية تساعد بائعي التكنولوجيا ومشتريها على التعارف، وتخفض تكاليف ما قبل الاستثمار من خلال توفير الخبرات التقنية والمالية والقانونية، وتحدد وتدعم مشاريع تجريب وتسويق التكنولوجيا السليمة البيئية في قطاعات محددة. وأخيرا كرر الفريق العامل تأكيد ضرورة الاضطلاع بالمزيد من دراسات جدوى التنفيذ العملي التي تخص إنشاء مصارف الحقوق المتعلقة بنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا وغيرها من وسائط نقل التكنولوجيا الممولة من القطاع العام، سعيا على نحو خاص إلى مساعدة البلدان النامية على الوصول المباشر إلى التكنولوجيا السليمة بيئيا وتشجيع أسواق التكنولوجيات المحلية.

واو - مصفوفة خيارات السياسة العامة والأدوات المالية

٥٦ - على الرغم من إبداء تحفظات على استعمال الأدوات الاقتصادية، شجع الفريق العامل على مواصلة العمل بنهج المصفوفة كإدراج عمليات التقييم الكمي، مثلا، بما في ذلك الإيرادات التي يحتمل أن تنشأ عن الأدوات الاقتصادية وإمكانات مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك أوصى الفريق العامل بوضع مصفوفة تعطي لمحة مفصلة عن استعمال الأدوات الاقتصادية في مجموعات مختلفة من البلدان. ومن شأن نهج المصفوفة أن يتيح شكلا أو إطارا لتبادل الخبرات والمعلومات الوطنية على أساس طوعي بين الدول الأعضاء بشأن التكاليف والفوائد الناجمة عن تنفيذ الأدوات المختلفة. وقد يستصوب أيضا توسيع نطاق المصفوفة بتضمينها، حيثما أمكن، مسائل من قبيل تعزيز حقوق ومنافع مالكي التكنولوجيا التقليديين والأصليين واستعمال المشاعات المشتركة.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويبات)، القرار ١ المرفق الثاني.

(٢) يرد هذا التعريف لأقصى حمل يمكن تحمله باستمرار في بيئة محددة ويعبر عنه عادة بعدد أفراد أنواع محددة في التقرير الختامي لحلقة العمل التي عقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وموضوعها "الاستهلاك والانتاج المستدامين: توضيح للمفاهيم، روزندال، النرويج، ٢ - ٤ تموز/يوليه ١٩٩٥ ص ٢ من النص الانكليزي.

(٣) قدرة الوظائف البيئية للمحيط الحيوي على تحمل الأنشطة البشرية، التي تعرف أحيانا على مستوى وطني أو فردي وفقا لمبدأ "الحصص العالمية العادلة"، تعريف وارد في نفس المصدر.

(٤) مساحة الأرض الضرورية عمليا للقيام بأعباء جماعة ما والتي تخرج عن نطاق الأرض التي تعيش فوقها تلك الجماعة. تعريف وارد في نفس المصدر.

(٥) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (A/CONF.167/9)، الفصل الأول، المرفق الأول.

رابعا - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٥٧ - اجتمع الفريق العامل في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٤ إلى ٨ آذار/مارس ١٩٩٦، عملا بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٥/١٩٩٥ المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٥. وعقد الفريق العامل ٩ جلسات (من الأولى إلى التاسعة).

٥٨ - وافتتح الدورة نائب رئيس لجنة التنمية المستدامة، السيد تاكاو شيباتا (اليابان).

٥٩ - وأدلى وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة في الأمانة العامة للأمم المتحدة ببيان افتتاحي.

٦٠ - وأدلى رئيس الفريق العامل السيد لين سي - يان (ماليزيا) ببيان.

باء - الحضور

٦١ - حضر جلسات الفريق العامل ممثلون عن ٣٢ دولة عضوا في لجنة التنمية المستدامة. وحضر مراقبون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة وعن دول غير أعضاء وعن الاتحاد الأوروبي، وممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وترد في مرفق هذا التقرير قائمة بالمشاركين.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٦٢ - أعاد الفريق العامل، في جلسته الأولى المعقودة في ٤ آذار/مارس انتخاب السيد لين سي - يان (ماليزيا) رئيسا بالتزكية.

دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٦٣ - أقر الفريق العامل، في الجلسة الأولى المعقودة في ٤ آذار/مارس، جدول الأعمال المؤقت (E/CN.17/ISWG.II/1996/1). وفيما يلي جدول الأعمال:

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ - تغيير أنماط الاستهلاك (الفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١).

٣ - الموارد والآليات المالية (الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١).

٤ - مسائل أخرى.

٥ - اعتماد تقرير الفريق العامل.

هاء - الوثائق

٦٤ - كان معروضا على الفريق العامل تقرير الأمين العام المعنون "الموارد والآليات المالية اللازمة للتنمية المستدامة: استعراض عام للقضايا والتطورات الراهنة" (E/CN.17/1996/4 و Add.1)، وتقرير الأمين العام عن تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج (E/CN.17/1996/5 و Add.1)، بالإضافة إلى عدد من ورقات المعلومات الأساسية.

المرفق

الحضور

الأعضاء

أسماء الدول	أسماء المشاركين
الاتحاد الروسي	أندي مليخ
إثيوبيا	
اسبانيا	أرثورو لاكلاوسترا، أليسيا مونتالفو، ماريا خوسيه غوميز، كارلوس دومنغيز، امبارو امبلا، ميغيل اغيري دي كارسر
استراليا	جوان ديسانو، سين سوليفان، كارين لانيون، مارك غراي
ألمانيا	هانزي بيتر شيبوله، أورتوين غوتسمان، راينالد روش، كنوت بيير، اندرياس كروغر، بيتر كريستمان، د. ك. بركوه
أنتيغوا وبربودا	
أوغندا	
أوكرانيا	
إيران (جمهورية - الإسلامية)	محمد رضا هـ. ك. جباري
ايطاليا	فرانشسكو باولو فولكي، جيوزيبي جاكوانجيلي، البرتو كوليلا، فرانشسكو جنواردي، باولا بتيناري، روبرتو مالامان
بابوا غينيا الجديدة	أوثولا ساماتا، ماكس هـ. راي، كابا ياركا، آدم ف. ديلاني، فرنسيس مانجيلا
باكستان	أحمد كمال، محمد ظافر الله خان، م. مسعود خان، نافيد حاميف
البرازيل	هنريكي فالي، ليونيل غراكا جنروسو بيريرا، ادواردو بايس سابويا
بربادوس	
بلجيكا	أليكس رين، هـ. برورز، ج. بيشو، ل. كوبنز ن. غوزي، ج. انجلن، ج. دي مولدر
بلغاريا	
بنغلاديش	
بنن	جويل أديشي، داميان هويتو، ريتيس ف. داغبا، روغاتيان بياو، بيانغينو أكرومبيسي، باسكال أساسو، بول هـ. هوانسو
بوروندي	

أسماء الدول	أسماء المشاركين
بولندا	بان فرونيسكي، سيزلاف فييسكوفسكي، ليسيزيك بانازاك، جوانا فرونسكا، آنا رادوشوفسكا - بروشفيكز، داريوش س. ستانيسافسكي
بوليفيا	
بيرو	آنا بينيا، ايتالو آشا
بيلاروس	
تايلند	أورافين ونغشومبيت، أبيشاي شفاجارانبون، مانوبشاي فوعفاكدي، غريغوري ب. فوتاو
جزر البهاما	
جمهورية افريقيا الوسطى	
جمهورية تنزانيا المتحدة	
زمبابوي	
السنغال	
السويد	مايكل أوديغال، سفانتي بودان، أولف سفنسون، اندرس برنتل، بير انارسون، أولف اوتوسون، مارسيلا حبتكوف، ماريا سارغرن
سويسرا	إيفون باومان
الصين	وانغ باوليو
غابون	
غانا	د. ك. بركوه
غيانا	س. رانسانالي، ج. تالبوت، ك. سايمون
غينيا	
فرنسا	مارك فيديل فيديل، موريسيت ستاينفلدر، فيليب ديلاكروا
الفلبين	فيليبين مابيلانغال، سيسيليا ب. ريبونغ، أوخينيو اينوسنتيس، غلن ف. كوربان.
فنزويلا	
فنلندا	تايستو هويماسالو، باكو هلتونني، كاميلا لومي كيبولا، مينا ويلكي
كندا	كلود بايارجون، بريجيتا غرافيتيس، جنيفر ايريش، هنري باولاك جايمس ريوردان، غي روشون، ألان تيليه، كارمل ولتون
كولومبيا	خوليو لوندونيو، خايرو مونتويا، باولا كاباليرو، ببيانا فارغاس، ماريا فرناندا كوستا

أسماء الدول	أسماء المشاركين
ماليزيا	لين سي يان
المغرب	أحمد سنوسي، أحمد أمزيان
المكسيك	خيراردو لوسانو، أوسكار مانويل راميريز فلوريس، جوناتان ادوارد ريان، لويزا فونتيس، مارغرينا باراس، ويسس كانشولا
المملكة العربية السعودية	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	جون وستون، ستيفن غومرسال، آن غرانت، فكتوريا هاريس، بيتر أونوين، ألان سمكوك، دونالد ماكلارين، بيتر ديردن، انطوني سميث، كريس تومبكينز
موزامبيق	
الهند	آرون ك. سنغ
هنغاريا	
هولندا	أ. ب. همبرغر، ج. ج. نيتسون، م. ك. دي يونغ، ج. أ. ك. م. براكن، س. و. م. لاندر، ر. دروب، ب. دي ليو، هـ. ث. هـ. فرهايج، ر. هـ. ديكر
الولايات المتحدة الأمريكية	جون ماك غينيس، دونالد براون، بايسا ويليامز مانيغو
اليابان	تاكاو شيباتا، توشيكو أوغا

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الممثلة بمراقبين:

أرمينيا، اندونيسيا، ايرلندا، البرتغال، بنما، تركيا، تونس، جامايكا، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب افريقيا، الدانمرك، ساموا، سانت لوسيا، سلوفاكيا، فييت نام، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كينيا، مصر، النرويج، النمسا

الدول غير الأعضاء والكيانات الممثلة بمراقبين:

الجماعة الأوروبية

الأمانة العامة للأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الوكالات المتخصصة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الصحة العالمية، صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المنظمات الدولية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المنظمات غير الحكومية

غرفة التجارة الدولية (الفئة الأولى)، جمعية أصدقاء الأرض (القائمة)، اللجنة الوطنية الهولندية للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، المنظمة النسائية لتنمية البيئة (المعتمدة لدى لجنة التنمية المستدامة).